المحور الأول:

قسنطينة التاريخ والعمران

من تاريخ حواضر الشرق القسنطيني

«الحضنة نموذجا»

د.بيرم كمال - جامعة قسنطينة-

يمثل هذا الموضوع الذي نقدمه للقراء الموسوم بـ «**من تاريخ حواضر الشرق القسنطيني**» قيمة تاريخية هامة من حيث أنه يبحث لأول مرة في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لإحدى الحواضر التي شكلت خلال فترات سابقة مركزا لإشعاع حضاري وقدمت صفحات ناصعة من التاريخ الإسلامي وكانت إحدى قلاع الدولة الجزائرية المركزية خلال الفترة الحمادية، ونقصد بها حاضرة المسيلة وإقليمها . والبحث في مسائل التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الإقليمي أو المجهري يتطلب الكثير من الجهد في التحقيق والدقة في مسائل لم تأخذ بعد الدراسة الكافية من الكتابات الوطنية ، ونعتقد أنه العنوان الأول الذي يتناول هذه الجوانب من تاريخ هذه الحاضرة في الفترة الحديثة والمعاصرة باللغة العربية، لأنه لا تكفي أحيانا المدونات الفرنسية المكتوبة لتحليل الأوضاع المتعلقة بالمجتمعات التقليدية مثل منطقة الشرق القسنطيني ، خاصة عندما يتعلق بمدونات الكتاب الفرنسيين العسكريين أو السياسيين .

هذا الكتاب [1] يهدف إلى تحقيق البعد التاريخي والعلمي للوصول الى معرفة موضوعية حول ماضي مجتمعنا التقليدي و أهم التطورات التي حلت

1 - هذا المقال هو فصل من كتاب تاريخ حواضر الشرق القسنطيني، سيصدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في إطار تظاهرة قسنطينة 2015.

به خلال فترة الإدارة والسلطة الاستعمارية بإقليم ريف الشرق القسنطيني من خلال نموذج حاضرة المسيلة خلال سنوات الاحتلال الفرنسي ، بحكم الفراغ الذي تعاني منه مكتباتنا فيما تعلق بمنطقة الحضنة عامة ، وإغفال المهتمين بالتاريخ عن بعض المصادر التي نعتقد أنها ضرورية لمثل هذه الأبحاث ونقصد بها وثائق الأرشيف المختلفة المحفوظة بالجزائر وفرنسا وقد اعتمدنا على ما توفر لدينا من وثائق جمعناها طيلة سنوات عديدة من الخزانات العامة والخاصة الوطنية والأجنبية، إضافة الى ما رصدته الذاكرة الجماعية المحلية التي نعتبرها رافدا هاما لموازنة المدونات الأرشيفية.

يتمحور الكتاب حول **دراسة الموروث الاجتماعي والاقتصادي والثقافي** لحاضرة من حواضر الشرق القسنطيني ونعني بها المسيلة، و **مسالة تأثير الاحتلال الفرنسي** عقب تطبيق جملة القوانين والإجراءات سواء التي كانت في إطار توسع الاحتلال الفرنسي بالشرق القسنطيني ، أو المتعلقة بالسياسة العامة للاحتلال الفرنسي بالجزائر.

يقع الكتاب في فصلين كبيرين في أزيد من 700 صفحة تتفرع عنهما عناصر جزئية تتعلق بالجوانب الدقيقة للمجتمع القبلي وأصوله وعلاقاته التقليدية ونمط حياته وثقافته ومرتكزاتها ودورها في مواجهة السياسة الاستعمارية.

الفصل الأول في هذا الكتاب جاء بعنوان **المجتمع الأهلي بالمسيلة خلال الاحتلال الفرنسي و تحولاته** ويبحث في جوانب اجتماعية واقتصادية و هو فصل يدرس جملة من الأوضاع التي عايشتها منطقة االمسيلة و المعطيات البشرية من قبائل وأعراش وامتداداتها التاريخية وانتشارها الجغرافي وحركيتها خلال المقاومات الشعبية وعلاقتها بالجوار الجغرافي مثل إقليم الشرق القسنطيني في حركة العشابة مع أقاليم التل و الصحراء.

وقد تقدمت هذا الفصل دراسة سوسيولوجية حول المجتمع الريفي الجزائري عامة، انطلاقا من بعض الدراسات الأكاديمية وأبحاث علماء الاجتماع حول القبيلة، وتكوينها وتطورها خلال الفترة العثمانية، ومن بعدها مرحلة تدخل الاحتلال الفرنسي وتأثيره على الموروث القبلي الجزائري.

كما يتضمن الفصل دراسة هامة موثقة لاقتصاد الأهالي بمعطياته الطبيعية و البشرية و مدى تأثير الاحتلال و الاستيطان بالمنطقة على تحول أنماط المعيشة و مستواها ،كما خصصت جانبا لنمط اختصت به حاضرة المسيلة في إدارة و استغلال المياه كعنصر حيوي ملازم لنشاط الإنسان في ميادين سقي الأراضى و تربية الماشية،وكيف كان موقف الاحتلال من هذا الموروث الاقتصادي التقليدي لأهالي المنطقة.

أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان **الموروث الثقافي لحاضرة المسيلة**، استعرضنا فيه حركة التعليم التقليدي و رجاله و تطوره و دور المؤسسات التربوية و الدينية كالمساجد و الزوايا و الطرق الصوفية في مواجهة الاستعمار الفرنسي، ودور رجال و أعلام المنطقة الذين ساهموا على مستوى الشرق القسنطيني و المستوى الوطني في الحركة الإصلاحية في إطار جمعية العلماء المسلمين أو في إطار الجمعيات والنوادي المحلية و مختلف نشاطاتهم الفكرية و التعليمية في التصدي للاحتلال وسياساته.

نقدم للقارئ هذا الملخص المقتضب الذي يمثل إطلالة سريعة لموضوع كبير يحتاج إلى مجال كبير لا تتسع له هذه الصفحات .

في البداية أردنا أن **نقدم للفصل الأول السابق ذكره** بموضوع ظل يشغل كثيرا من القراء وأهل المنطقة ألا وهو مسالة أعراش المنطقة وأصولها

التاريخية، ولا نريد أن نقول بأننا حققنا مبتغاهم أو حققنا الغاية القصوى من البحث بقدر ما أزلنا - على القدر الذي استطعنا - غشاوة غطت على تاريخ المنطقة حول هذه المسألة زمنا طويلا.

تناول هذا الفصل موروث حاضرة المسيلة الاجتماعي قبل الإحتلال ثم سير الوضع الاجتماعي والاقتصادي وحال السكان بإقليم المسيلة في ظل السياسات الإستيطانية والكولونيالية وما أفرزته من وضعيات بارزة في تاريخ المنطقة مثل الصحة ونمو السكان والهجرة وغير ذلك .

و مما تجدر ملاحظته منهجيا عند دراسة موضوع المجتمع الجزائري عامة خلال الإحتلال الفرنسي ، وما حصل له من تحولات جوهرية في نسقه التقليدي الاجتماعي والاقتصادي ، نعرف أن هذا المجتمع قد تشكل من القبائل أو العروش التي كانت مصطحبة من الناحية الاجتماعية بتأطير داخلي من طرف أسر و عائلات برزت بقياداتها وزعاماتها منذ فترة طويلة، إذ لعبت دورا قياديا داخلها، إما اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، أو دينيا، سواء خلال فترة الأتراك المتأخرة وخلال القرن التاسع عشر و حتى بداية القرن العشرين.أراد الإحتلال الفرنسي منذ توسعاته الأولى ضرب هذا البناء القبلي خاصة في الريف الجزائري،بمجموعة من الوسائل والسياسات التي أرادت من خلالها فرنسا تفكيك الوحدة القبلية التقليدية وجعلها أداة في خدمة المجتمع والاقتصاد الكولونيالي.

لقد شكلت الجزائر عامة و منطقة الشرق القسنطيني بحواضرها المختلفة بصفة خاصة خلال الإحتلال الفرنسي نموذجا لهذا التحول الاجتماعي بأدواره المختلفة،السياسية والاقتصادية والثقافية ووجدت في وضع خطير من

حيث أنها شكلت بالنسبة للإستعمار الفرنسي مساحة ومجال لتطبيق أنواع الممارسات الاستعمارية التي اندرجت في إطار السياسات العامة لتحويل المجتمع والاقتصاد الأهلي في إطار النمط الكولونيالي الأوربي .

وباعتبار أن الاحتلال الفرنسي لم يأخذ نسق باقي الاحتلال الأوربي في باقي المستعمرات في إفريقيا وآسيا ، من حيث أنه أرسى الاستعمار المقنن وفق أهواء الكولونيالية الصاعدة لدى أهواء الفئة والنخبة القيادية الفرنسية،فقد كان المجتمع الجزائري بمختلف قبائله عرضة لعمليات التفكيك والتهميش من دور الحياة أو المشاركة في الحضارة من جهة ،ومن جهة أخرى تحول إلى أشياء في خدمة المعمرين والسوق الفرنسية قانونا وواقعا.

المجتمع الريفي الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي :

قبل التطرق إلى تاريخ منطقة المسيلة الاجتماعي والثقافي والاقتصادي،نجد أنفسنا مضطرين لتقديم شيء من التاريخ العام لمجتمع الجزائر ككل لإضفاء الوعي على ما قام به الاحتلال من اختراقات عميقة للمجتمع وأركانه ومقوماته الأساسية.

لقد عمد الإستعمار الفرنسي منذ احتلاله للجزائر سنة 1830 إلى تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري عامة ، بطريقة عنيفة من خلال اغتصاب الأراضي ، و الطرد التعسفي للسكان إلى المناطق القاحلة و الوعرة، والتهجير خارج الوطن ، ثم المحاولات المتعددة للاستيعاب الديني و الثقافي المتصاحب باحتقار و امتهان للثقافة المحلية ، و هو الشيء الذي أدى إلى تأصيل العداء لدى المجتمع تجاه الإدارة الاستعمارية فترة الإحتلال و الذي ترافق -كما يرى فرحات عباس الزعيم الوطني الجزائري- بالتمرد و المقاومة المسلحة ثم المقاومة السلبية كالعصيان و رفض التعامل مع الإدارة الاستعمارية،

وبالتالي خلق شبكة علاقات تنظيمية و اجتماعية خارجة عن النسق الثقافي الاستعماري، و مع تزايد ظاهرة الإستيلاب الفرنسي للمجتمع الجزائري عموما و مجتمع الحضنة بدرجة حادة تزايدت معه درجة الحقد و الكراهية ، والتي عرفت تراكمات عميقة داخل أفراده انتهت برد فعل أكثر عنف وشراسة تمثل في ثورة التحرير، و يعد هذا الوضع الصورة المتكررة لأغلب الشعوب التي خضعت لمثل هذا الوضع خلال مختلف حركات التحرير التي ناهضت الإرهاب الذي مورس عليها من خلال ظاهرة الاستعمار .ولذا فإن دراسة تطور المجتمع في الريف الجزائري تعد عنصرا هاما لموضوعنا، وذلك لارتباطه بمسألة جوهرية وهي الهوية الاجتماعية .

و قد أكدت الكتابات التاريخية على كون الوحدات التي ظلت تشكل بنية المجتمع الريفي في الجزائر، سواء كانت ناطقة بالعربية أو البربرية، وسواء كانت خاضعة للسُّلطة أو ثائرة عليها، هي في أصلها قَبَلية، واستمرت كذلك إلى بدايات القرن العشرين . وبما أنّ المجتمع الجزائري هو جزء من الفضاء الجيو- سياسي للمغرب فيمكن القول أنه ظلّ إلى بدايات القرن العشرين، منظَّما تنظيماً قبلياً حادًّا، فقد كان أكثر سكّان البلاد عبارة عن مجموعات من القبائل، وكانت الوحدة الاجتماعية في الريف، تتمثل في القبيلة وكانت القبيلة تكبر بالتحالف أو الغزو حتى تغطي منطقة بكاملها، وتصبح قوة سياسية وعسكرية يُحسب حسابها، فأفراد القبيلة الذكور كانوا كلهم محاربين، وكان دورهم الاجتماعي يتبع دورهم الحربي، قوة وضعفاً. وكان هؤلاء الفتيان المحاربون في القرى بمثابة الأسوار التي تحمي المدن، كما يقول ابن خلدون..

واستمرَّ التَّنظيم القبلي بالجزائر، إلى غاية الاستعمار الفرنسي، فعندما احتلّت فرنسا منطقة المسيلة عام 1840، كان المجتمع منظما تنظيما تقليديا حادًّا، ومن هنا جاءت المقاومة العتيدة للاستعمار مثل مقاومة الأمير عبد القادر

(بين 1838 - 1840) و مقاومة بوخنتاش (1860) و مقاومة أولاد ماضي(1864) وانتفاضة المقراني(1871)، وكان استمرار هذه المقاومات مرتبطاً أيضاً بهذا النوع من التنظيم.

مفهوم القبيلة بمختلف أنواعها سواء كانت قبائل «مخزن» ،قبائل متحالفة،قبائل الأجواد،قبائل المرابطين ...الخ قد وظف كثيرا من قبل الكتابات الفرنسية ومن طرف ضباط الاحتلال الفرنسي طوال فترة الثورات المسلحة في الريف الجزائري ما بين 1831 و1881 حيث سيعرف تطورا في البنية الاجتماعية السياسية، ولم يعد العرش أو القبيلة هو الرابط الأوسع للسكان في ظل تحولات النفوذ والسلطة والتوزيع الجديد للإنسان الجزائري من طرف الاحتلال.

وظهر ارتباط أوسع للجزائري بالأرض الكبرى والمجتمع الأكبر، وبقدر ما أرادت السياسة الاستعمارية ان تمزق الوحدة القبلية في الجزائر، بقدر ما نهى الفكر الوطني الشامل العابر للقبيلة الضيقة، وأوجد ما أصبح يعرف بالمجتمع الجزائري، لقد عرّف عالم الاجتماع الفرنسي «bourdieu.p بورديو» الذي درس جيدا منطقة الحضنة و حلل التنظيم القبلي من خلال عملية الإسقاط على عرش أولاد ماضي بالمسيلة عرّف القبيلة بالحضنة بكونها اتحاد فيدرالي لمجموعة من الفرق، يزعم أفرادها أنّهم ينحدرون من جدّ واحد مشترك، ينسجون حول شخصيته الأساطير، ولكن الواقع يبدو أكثرَ تعقيداً من هذه الصورة المبسَّطة، إذ يجب أن نترك جانبا أمر القرابة الدموية، ذلك أنّ القبيلة، - يقول بورديو - هي في حقيقتها تجمُّع سكاني متعدّد الأصول، أما شجرة النسب داخل القبيلة فهي مجرد محاولة بناء نظري بحت، لا ينطبق على كل قبائل الحضنة مثل قبيلة أولاد دراج التي تضم فرق لاتنتمي إليها إلا بالجوار أو الصحبة مثل فرقة السوامع الكبيرة. وبناء على ما سبق تحليله ، فإنه يبدو من المفيد

لموضوعنا أن نطرح جانبا أمر القرابة الدموية في تعريف القبيلة الجزائرية، ذلك أنه في المناطق السّهبية والصّحراوية مثلا نجد العائلات التي تكوّن القبيلة ترجع إلى أصول مختلفة، ويكون الاسم الذي يطلق على القبيلة- غالباً- هو نفسه اسم فرقة من الفرق المكوّنة لها، والذي فرضته على العائلات والفرق الأخرى. كما يلاحظ مرّاد علي، أنه من النادر ظهور مثل هذا النوع من القبيلة في منطقة التّل ولا تظهر إلا في حالات ظرفية، عندما تتّحد بعض العائلات لتحقيق أغراض معينة، كالاحتفالات التعبدية والحروب وما ينبغي أن نؤكد عليه -مجددا- هو أن هذا النوع من التنظيم في منطقة التّل، داخل المجتمع الجزائري موضوع بحثنا، ظل محافظا على طابعة القبلي، على امتداد القرن التاسع عشر وإلى بداية القرن العشرين، وقد ظلّت جميع القرارات الهامة تتخذ داخل هذا الإطار القبلي، الذي يعمل بدوره على حماية أفراده.

ظلّت القبيلة بمنطقة المسيلة طرفا سياسيا مع السلطة المركزية العثمانية في الجزائر ولم تكن تستكمل تشكيلها إلاَّ في مواجهة التّحدي الخارجي باعتبارها وحدةً سياسيةً وعسكريةً، تتشكَّل ظرفياً في مواجهة الخطر الذي يترصدها عند حدودها، إن القبيلة بهذا المفهوم تتشكل من عائلة موسعة، تنضمُّ إليها عائلات أخرى، من أجل الدفاع عن مصالح مشتركة، وكلَّما كانت المجموعة على جانب من القوة، كلَّما زاد عدد العائلات التي تدخل تحت لوائها، وتتعزَّز الرَّوابط داخل هذه المجموعة بفعل المصاهرة وبالتالي، يمكننا التأكيد على كون القرابة داخل القبيلة هي اجتماعية لا دموية،وينطبق القول على أكبر قبيلتين من قبائل المسيلة و هما قبيلة أولاد ماضي التي مثلت جانب القوة العسكرية و تحالفت معها القوة العثمانية في بسط السلطة على أرجاء الحضنة و ردع الانتفاضات المحلية التي قامت بها بعض القبائل المجاورة لها مثل قبائل أولاد نائل بوسعادة سنة 1815 و قبيلة أولاد دراج التي ضمت فرق عديدة لا تنتمي إلى الجد الواحد

بقدر وجودها في إطار التحالف و الاحتماء بالعرش القوي لأولاد دراج وهكذا صارت القبيلة تمثّلُ أوسع شكل للتنظيم الاجتماعي في الجزائر قبل الاحتلال.

عرف المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي نسيجا اجتماعيا مميزا في كثير من الأمور عن المجتمعات العربية الأخرى، خاصة فيما تعلق بأمر الانتساب و الفئات الاجتماعية بين الريف والمدينة التي تكونت في ظل الفترة العثمانية وما تطلبته السلطة آنذاك في ظل قلة العنصر التركي إلى دعم القبائل المحلية مثل قبائل المخزن ،والى نفوذ الكراغلة من جهة ثانية.

ومما يلاحظ على المجتمع الريفي الجزائري خلال الفترة العثمانية ما يلي:

1 - التأطير الإداري للمجتمع الريفي حيث كانت الجزائر من حيث التسيير الإداري مقسمة إلى ثلاث مناطق تعرف باسم «البايلك»، فنجد شرقا بايلك قسنطينة و في الوسط التيطري و المدية و غربا معسكر و هذا بهدف مراقبة نشاطات السكان الريفيين وتخضع تحت سلطة البايلك المجموعات السكانية الموجودة داخله او القريبة منه.

2 - استمرار الهيكل التقليدي للمجتمع الريفي الجزائري، بحيث لم تقم الدولة بإحداث أي تغييرات جوهرية على الخريطة الزراعية في عمومها، بالكيفية التي تخل بالتوازن الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع الريفي. فقد كانت قاعدتها العقارية المعروفة بأراضي البايلك، تفوض استغلالها لبعض القبائل مقابل خدماتها و ولائها للسلطة. غير أن التدخل البارز تمثل بدون جدال في تحصيل الضرائب من القبائل، فقد انقسمت القبائل حسب ولائها و خضوعها للسلطة إلى ثلاث أصناف :

1 - قبائل المخزن و هي القاعدة الاجتماعية و السياسية للسلطة و أداتها في مراقبة الجماعات الريفية و أنشطتها الاقتصادية عن طريق الإلزام القسري في

دفع شتى أنواع الضرائب : ضرائب على الغلات و المحاصيل (الجبري)، و ضرائب على الماشية، ضرائب على استغلال الأراضي (الحكور) و ضرائب على دخول السوق.

2 - قبائل خاضعة : تدفع الضرائب للحاكم التركي و يبلغ عددها 104 قبيلة -حسب رين- موزعة عبر المقاطعات الثلاث وأغلبها يقع على تماس الحواضر وكثيرا ما تقوم بثورات ضد الأتراك.

3 - و هناك أخيرا، القبائل المتمردة على دفع الضرائب أو لا تدفعها إلا نادرا و هي قبائل تسكن في المرتفعات الجبلية و المناطق السهبية السهلية عددها حسب -أندري نوشي - 200 قبيلة. و بالموازاة مع أشكال الضرائب هذه كانت هناك أشكال من الإستغلال تتمثل في تسخير قوى عاملة لخدمة أراضي البايلك و حشايته.

كما عملت السلطة التركية في تلك الفترة على تبني إستراتيجية إنشاء أسواق أسبوعية في كل مكان يجري تنظيمها بكيفية تمكنها من مراقبة القبائل المتمردة و المضطرة لدخول السوق لتبادل منتجاتها، لفرض غرامات باهظة عليها و هذا ما أعجز أجهزتها البيروقراطية و العسكرية في السيطرة على هذه القبائل.

أمام هذه الأوضاع لم يبق الفلاحون مكتوفي الأيدي، فقد قاموا بردات فعل متعددة الأشكال، احتجاجا على الطابع المجحف للضرائب و زياداتها المستمرة. وليس من الصدفة أن تقسم الجزائر في تلك الفترة بين "بلاد الترك وبلاد البارود".

و قد تجلت ردود أفعالهم في الأشكال التالية :

- تحويل طبيعة النشاطات الزراعية و اللجوء إلى تفضيل تربية المواشي لسهولة "سحبها عن الأنظار" و إخفائها عن مراقبة الجهاز الجبائي، و علاقة الدولة التركية بالمجتمع الريفي لم تكن قائمة على تغيير جذري في البنية العقارية

ولا في تدمير البنية الاجتماعية وإخضاعها لإستراتيجية تحويل المجتمع الكلي بل كان الهاجس الأكبر يتمثل في هدفين مزدوجين : جباية الضرائب لتمويل أجهزتها الإدارية و العسكرية و الحفاظ على توازن ميزان القوى القبلي و ذلك باللعب على نعرات القبائل لإضعاف بعضها في مواجهة بعضها الآخر في إطار إستراتيجية الشقاق و التحالف، حتى لا تهيمن قبيلة ما فتصبح بتحالفاتها تشكل خطرا حقيقيا على السلطة المركزية ذاتها.

استمر المجتمع الريفي الجزائري خاصة في إقليمه الشرقي الذي تقع ضمنه منطقة المسيلة- بشهادة الدارسين- في جانبه الأكبر، مستقلا في إعادة إنتاجه وتدبير أموره بنفسه، و احتفظ خلال هذه الفترة من السيطرة التركية، ببنياته المادية و تنظيمه الاجتماعي و السياسي و الثقافي. فلم يمس المجتمع إذن، لا في استقلالية إعادة إنتاجه و لا في منطقه الداخلي، إلى غاية الفترة الكولونيالية ليشهد هذا المجتمع تحولات عميقة في ظروف استقلاليته المادية و في بنيته القبلية و السياسية.

المجتمع الريفي الجزائري وتأثير السياسة الاستعمارية:

لم يكن الاستعمار الفرنسي بالجزائر ظاهرة استعمارية كغيرها التي اجتاحت إفريقيا وآسيا خلال القرن التاسع عشر، بقدر ما شكل في الجزائر نموذجا منفردا في العالم ،ليس في تدخله العنيف بقدر اختراق المجتمع الجزائري في بنيته التقليدية في جميع أشكالها الاقتصادية والثقافية .

خلال الفترة الكولونيالية شهد المجتمع الريفي تغيرات هيكلية في أساسه المادي و بنيته الاجتماعية عملت على تقليص هامش استقلاليته و جرّته عبر ميكانيزمات متعددة إلى أشكال من التبعية. و يمكن على ضوء الدراسات السابقة، تلمّس جوانب هذه التغيرات في المجالات التالية :

- عملت السياسة الكولونيالية في ميدان العقار والفلاحة على ضرب القاعدة العقارية و الزراعية عن طريق تغيير الطابع العرفي للملكية و إخضاعه لجملة من القوانين الزراعية (قانون سناتوس – كونسولت، قانون وارنيه)، و كان الهدف الإستراتيجي من هذا التغيير تقليص القاعدة المادية للجماعات الريفية و في ذات الوقت إنشاء القاعدة المادية للمجتمع الكولونيالي، و هذا بواسطة ميكانيزمات إلغاء صفة عدم الانقسام التي كانت تتسم بها أراضي العرش و الأراضي العائلية من أجل إخضاعها لعمليات المضاربة و المتاجرة بين الكولون و الملاك الجزائريين، و بالتالي إضعاف مجموع العلاقات و الروابط القبلية التي كانت تتأسس على الطابع العرشي و القبلي للملكية الزراعية.

-تغيير في نظام المنتجات الزراعية من منتجات غذائية قوتية إلى منتجات تجارية موجهة إلى السوق، على مجموع الأراضي التي انتقلت إلى أيدي طبقة الكولون، فأصبحت بذلك تخضع لمنطق الإنتاج و التبادل الرأسمالي.

- تعميم العلاقات السلعية و النقدية على نطاق واسع. و قد دشن ذلك فرض دفع الضرائب للأجهزة الجبائية نقدا و ليس عينا، مما أدى بالفلاحين إلى تسويق منتجاتهم و إخضاعها للتبادل التجاري للحصول على النقود، وكان ذلك على حساب المحاصيل القوتية التي تشكل الجانب الأساسي في إعادة إنتاجهم المادي و استمرارية وجودهم الفيزيقي مما أدى بالتالي إلى عملية تفقير على نطاق واسع للمجتمع الفلاحي.

كل هذه الحالات التي شهدها العالم الريفي الجزائري ،كانت منطقة المسيلة مجالا خصبا لتجسيدها في إطار السياسة الاستعمارية الفرنسية الشاملة.

وللإحاطة بكل ملابساتها نود في هذا المبحث الرجوع قليلا إلى ماضي منطقة المسيلة وتشكيلاتها القبلية قبل أن تأخذ صورتها خلال الاحتلال الفرنسي.

قبائل الجزائر وتحولاتها خلال الاحتلال :نموذج الحضنة:

لا تزال الدراسات المتعلقة بأصول الأعراش والقبائل في مسالة الانتساب تستهوي عددا من الباحثين والدارسين على حد سواء، وذلك بالرغم من تداخل الميثولوجيا فيها مع التاريخ تداخلا عجيبا، وذلك نظرا لما تمثله هذه الدراسات من أهمية، من حيث كونها تميط اللثام عن جوانب خفية من التاريخ الجزائري وما لها من علاقة وجدانية عند الإنسان الجزائري (خاصة في قضية الأشراف والأسر المرابطية وأسر العلم والتعليم،إلا أنها بقيت في كثير من الأحيان حبيسة الكتابات الفرنسية وتوجه الفرنسيين في خلق نوع من التشنج والاختلاف بين فئات المجتمع الجزائري لتحقيق أهداف كثيرة منها ما تحقق في الأمد القريب ومنها ما بقي يحرك الفرد والمجتمع الجزائري كل حين بعد الاحتلال. المعروف تاريخيا بالنسبة للمجتمع الجزائري الريفي خلال القرن التاسع عشر أن هذه القيادات قد حافظت في غالبيتها على مكانتها، قبل أن تتأثر لاحقا و ابتداء من 1863، حيث تم تطبيق محتوى قرار السيناتوس - كونسولت المتعلق بتجزئة «الأراضي الجماعية للقبائل و العروش» و ذلك من أجل خلق - فرص - الملكية الفردية لدى العائلة الجزائرية الريفية، أولا ؛ وصولا إلى الهدف المنوط بهذا القرار الاقتصادي الاجتماعي الجريء، لتفكيك عرى العروش والاتحادات القبلية القوية، تلك التي صمدت ضد الاحتلال الفرنسي بثوراتها وانتفاضاتها.

إن حتمية التطور التاريخي للمجتمع الجزائري الذي خضع لتطبيقات القرارات السياسية بين 1863 و1870 وخاصة بين 1871 و1881 - الذي عرف زوال الحكم العسكري في الجزائر و نجاح سياسة الجمهوريين - أكدت تقلص دور القيادات التقليدية (الأجواد) كلما انتزعت مناطق من الحكم العسكري وأنظمت إلى حوزة المناطق «المدنية». و من ذا فقدان هذه الفئة الأرستقراطية لكثير من الامتيازات المادية (كإنخفاظ الرواتب) و الاقتصادية (كمد حول

استغلال الأراضي و فلاحتها) و الإدارية (جمع الضرائب) والمعنوية في مناسبات عديدة (شكاوي الريفيين من بطش وتجاوزات القياد و الآغاوات).

ذلك أن مناطق الحكم المدني (المبعثرة) التي حوت مساحة 1.279.361 هكتارعام 1870 وجامعة لـ493.000 نسمة، ارتفعت عام 1876 إلى 4.200.000 هكتارمع تجمعات سكانية تصل 1.316.000 نسمة. وبعد قرارالحاكم العام ألبير جريفي عام 1881 الخاص بإلحاق الأراضي الى السلطة المدنية وضمها لحوالي 5.834.000 هكتارفي غضون عامين مع 926.000 نسمة، إرتفعت مساحة هذه الأراضي المدنية عام 1900 إلى 13.087.000 هكتاررفقة كثافة سكانية وصلت إلى 4.150.000 ؛ وفي سنة 1911 أصبحت الأرقام ضخمة بـ16.576.535 هكتار و4.863.151 نسمة.

تقدم بعض الدراسات المعاصرة تقديرات هامة عن هذه «الطبقة المسيطرة» و العائلات، فهي تقدم - أوتحصل تقليديا على - وظائف قيادية (آغا و باش-آغا) خلال القرن التاسع عشر - (ثم "قايد" أو "معين أهلي" خلال القرن العشرين)؛ فاحتملت أن عددها تباين من 4000 إلى 5000 عائلة عبر مناطق الجزائر كلها19 وهي العائلات التي حافظت على تمثيلها مع بداية 1900 سواء داخل الادارة الفرنسية أو المجالس التمثيلية، من مجلس عام ومفوضيات مالية و بلدية، أووسط البرجوازية التقليدية الكبيرة، أي باقتراب هذه العائلات من الإدارة أكثرفأكثرآنذاك.

كانت سنة 1870 محطة تاريخية هامة في ظهور الحركة الاستيطانية لمناطق التّل الجزائرية ومن بعدها السفوح والسهوب وبدأت قصة جديدة للفلاح في أرض الجزائرعامة و الحضنة خاصة ،حيث يحاصربين الاستيطان من جهة وبين الزيادة البشرية للمنطقة فالأراضي المشاعة التي كانت تجوبها المواشي تقلصت كثيرا وأصبح من الصعب تنقلها والنتيجة أنه خلال 40 سنة

بعد 1870 أي 1910 تقلصت المواشي من 200 ألف رأس إلى 100 ألف رأس بعدما كان تطور الاقتصاد الزراعي على حساب تربية المواشي، ومن عوامل تقلص المواشي الإستقرار بالأرض والتحول نحو خدمتها بعد تقسيمها بين الأفراد . وكان لظاهرة الاستقرار نمو سريع للمباني أو الأكواخ وتقلص عدد الخيام التقليدية,وتزايدت حركة بناء أكواخ بين 1920-1936 و التي لم تكن موجودة قبل الاحتلال الفرنسي إلا في نطاق ضيق مثل الحواضر القديمة كمدينة المسيلة.ويذكر ديبواز Des pois, في كتابه الحضنة أنه في سنة 1952 الخيم تقريبا اختفت من الحضنة بسبب التحول في نمط السكن وحتى بالمناطق الرعوية تقلصت الخيم بشكل كبيرلتحل محلها المباني والأكواخ, ولم تعد الخيم تمثل إلا نسبة 40 بالمائة من مجموع المساكن الموجودة بالحضنة الغربية في سنة 1911، في الوقت الذي كانت فيه هي المسكن الأساسي عند بداية الاحتلال وقد تضاعفت عملية تكوين مباني الأكواخ على حساب الخيم عقب الحرب العالمية الثانية لتصل نسبة الخيم 19 بالمائة من مجموع المساكن .ومن جهة ثانية يظهر تحول آخر في إطار انتقال نمط حياة العشابة الرحل إلى عمال إجراء مرتبط، بالأرض وكانت حركة الانتقال للبدو قبل الاحتلال تتم بالانتقال وراء الكلأ بين سفوح المسيلةوأراضي التل شتاء وصيفا ومنذ بداية القرن العشرين بدأ التحول الهام بانتقال البدو الرحل إلى عمال زارعين في إطار نشاطات ثانوية عند الكولون أو بعض الاقطاعيين من العائلات النافذة بالمنطقة،كما أن التوسع الذي حصل في زراعة الحبوب على السفوح العليا للحضنة الغربية أدى في البداية إلى توفر فرص العمل لبعض الرحل وفي مناسبات فقط لكن في المقابل أدى إلى تقلص الثروة الحيوانية عند هؤلاء البدو، لأن ارتباطهم بالارض واعتمادهم عليها لم يقدم لهم ما يضمن لهم حسن المعاش لهم ولحيواناتهم،بقدرما أدى إلى تفقيرهم وجعلهم خمّاسين عند غيرهم .

أزمة البدو الرحل بإقليم الحضنة:

المتتبع لتاريخ أزمة البدو الرحل بمنطقة المسيلة يلخصه في تدهور نمط الإنتاج التقليدي من خلال سيطرة سوق الرأسمالية عليه ونستطيع القول أن البدو الرحل تم القضاء عليهم بمرحلين زمنيتين:

1 - من جهة بعملية تحول وسائل الإنتاج من أيدي البدو الرحل مربي المواشي إلى فائدة المستوطنين الأوربيين.

2 - من جهة ثانية تأثير عملية التنمية والتطور الحاصل في قطاع وشروط تربية المواشي في إطار السوق الجديدة المسيطرة (المرتبطة بالنفوذ والمرتبات وخوصصة وسائل الإنتاج،سيطرة روح المادة على الروح التضامنية المعنوية التقليدية بظهور الانفرادية وهذا يمثل عامل التقديم الذاتي لعالم البدو الرحل .أدى استيطان المعمرين الأوربيين بعد ثورة 1871 إلى شبه انقطاع في المبادلات التجارية بين شمال وجنوب الجزائر، فالتل الذي ساهم في انجاز أغلب عمليات الإنتاج الحيواني أصبح عمليا مغلق منذ أن تم الاحتلال التام على المناطق التلية والجنوب الجزائري باعتبار أن هذه المناطق أصبحت إداريا خاضعة إلى سلطة الحاكم العام للجزائر (إدارة مقاطعات الجنوب) لقد لعب التل دورا هاما في المجتمع الرعوي التقليدي للحضنة ليس فقط دوره الأساسي لتغذية الإنسان إنما بفضل نظامه الحركي على مر العصور، لقد أعطى الشكل فرص لنشاطات وتبادلات وعلاقات بين المربين بالمسيلة والمزارعين بالتل والتي سمحت لهما بتحقيق الإكتفاء في حاجاتهم. تبقى ممارسة الدين الإسلامي حرة كما أن حرية المواطنين من كل طبقات ودينهم وملكيتهم وتجارهم وصناعتهم لن تصاب بأي أذى، لقد اعتبرت سلطة الاحتلال الفرنسية أن الشيء الذي يجمع الجزائريين هو الأرض فلجأت إلى القضاء على وحدتهم من خلال فكّ هذا الرابط الأساسي في 4 أكتوبر 1844 عندما أصدرت مرسوم « يحدد ويضمن

الحقوق العقارية للفرنسيين، ثم تلاه سنة 1845 مرسوم يحدد حقول المصادرة كالتالي «مصادرة أراضي السكان الذين تركوا الأراضي والتحقوا بالمقاومة واتصلوا بالمقاومين كل من تغيب عن أرضه ثلاثة أشهر، من اخترق أعمالا ضد فرنسا» ويهدف هذا المرسوم إلى محاولة دفع الوجهاء وزعماء القبائل للتحالف مع فرنسا إذ يستغل هؤلاء من اجل إنتزاع الإعتراف بحقوقهم على الأرض وهم الذين شكلوا نواة البورجوازية الجزائرية، وعندما تعرف الطرق التي استعملها الجيش الفرنسي في تلك الفترة كان من الصعب جدا عدم ترك الجزائريين العقار وانتقاله نهائيا إلى المستعمر .لقد كرست التشريعات الأولى تحطيم القاعدة الاقتصادية للطبقة البورجوازية القديمة كبداية لتفكيك المجتمع الجزائري وعزل القيادات و المشايخ الحاكمة وتعويضهم بموالين .

و أعطت القوانين الصادرة عن الجمهورية الفرنسية بعد 1871 صلاحيات واسعة للوالي العام في الجزائر مثلا ولحكام المقاطعات كلها تهدف الى نزع الملكيات العقارية و منحها للكولون من بينها المرسوم الجمهوري المؤرخ في 27ماي 1887. ولعل أخطر عمليات التفكيك الاجتماعي التي تعرض لها المجتمع الجزائري حدث عقب ثورة المقراني (1871) عندما أقدمت سلطة الإحتلال على تفكيك قبائل الحشم و القبائل التي ناصرت المقرانيين بمصادرة جماعية لأراضيهم ونقلهم عن أوطانهم الأصلية إلى منطقة المسيلةالرعوية و نقل الآخرين إلى كاليد ونيا حيث فصلوا نهائيا عن ثقافتهم و موطنهم، ولعل هذه الأمثلة لا تعطي حجم التحولات العميقة التي مست جوانب المجتمع و الاقتصاد التقليدي و التي أدت في معظمها في النهاية إلى ترك بصمات ذلك التقطع و التمزق للعائلات والأعراش من جهة ومن جهة أخرى بقي الإرث الاستعماري ا يلقي بثقله على مكونات هوية مجتمعنا الجزائري في عمومه ومجتمع الحضنة خصوصا.

البنية القبلية بمنطقة المسيلة قبيل الاحتلال:

إلى غاية الهجرة الهلالية واستقرار العرب بالمنطقة ليست لدينا سوى إشارات قليلة عن سكان إقليم المسيلة انطلاقا من الوصف الذي تركه عدد من الجغرافيين العرب ، وتتحدث المصادر عن وجود بقايا الروم البيزنطيين بالمنطقة كما أن فروعا من قبيلة مغراوة البربرية كانت تقيم بجبل عياض .ويقول اليعقوبي أن مقرة كانت موطن عرب بني ضبة وبعض العناصر غير العربية و يذكر البكري أنه بعد تخريب العرب الهلالية للقيروان فإن الكثير من سكانها قد انتقلوا منها للإقامة بقلعة بني حماد.

وبالنسبة للأرياف الحضنية فاليعقوبي يقدم لنا قائمة من القبائل والبطون التي هي في الغالب زناتية كزنداج وهوارة وسدرانة في ضواحي مقرة وبنو برزال وبني كملان في المنطقة التي ستتشكل فيها المسيلة، وبني يزنيان في منطقة المسيلة أين نجد منطقة هاز ومن هذه المنطقة وحتى تيارت تمتد أراضي بني دمرو بني كسلان. ويشير ابن حوقل في القرن 4 هـ/ 10 م إلى وجود كل من العرب وقبيلة سماها برقجانة بطبنة(بريكة) ووجود البربر من بني برزال وبني زنداج وهوارة مزاتة بمدينة المسيلة وفي القرن 11 م يشير البكري إلى بني زقراح ضواحي طبنة وعجيسة وهوارة وبنو برزال بالمسيلة.

ومن المحتمل أن قبائل الحضنة قد عرفت خلال قرون سابقة اضطرابات ونزاعات لكن لا توجد معلومات كافية عن ذلك حسبما أكده الجغرافي «الفرنسي ديبوا Despois».

المؤكد أن السكان الأصليين لمنطقة المسيلة وغيرها كانوا قبل دخول الفاتحين العرب من قبائل البربر المختلفة، ولم تقدم لنا الكتابات التاريخية للرحالة والجغرافيين العرب ما يفيد عن وصول هجرات جماعية عربية للمنطقة،إلا ما

حملته الذاكرة عبر الزمن لأفراد جاؤوا عقب الفتح واستقروا بأماكن مختلفة لم يسمح لهم عددهم بالبروز كتجمعات عربية مميزة بالحضنة إلا بعد الهجرة الهلالية نهاية القرن الحادي عشر بعد سقوط الدولة الحمادية بالقلعة.

جلبت الهجرة الهلالية للحضنة في القرن11م عناصر سكانية جديدة فبعد انتصارهم على الزيريين والحماديين فإن الهلاليين هاجموا المسيلة و فروع قبيلة زناتة، وخلال عدة قرون شهدت المنطقة مجيء مجموعات جديدة في حين اختفت مجموعات أخرى ، نُقلت بالقوة أو طُردت أو سافرت بمحض إرادتها أو ذابت في العناصر الجديدة ، وتعاقبت على المنطقة إثر زوال الدولة الحمادية بالقلعة الهجومات الموحدية والمرينية و الزيانية مما منح المنطقة عناصر سكانية جديدة ساهمت في مزج سكان الحضنة. وقبل ذلك وخلال انتشار الوجود الهلالي بالمسيلة استطاعت قبائل "الأثبج" و "رياح" ان تبسط سلطتها على مناطق واسعة من بلاد الحضنة والزاب حيث يذكر ابن خلدون أن "رياح" غلبوا بقايا الأثبج فنزلوا قرى الزاب ، وأن الدولة الحمادية ببجاية أوكلت لهم جباية الضرائب بالقسم الشرقي من الأوراس وقسم كبير من بلاد الزاب الشرقية حيث كانت محلاتهم الشتوية.

وفي أواخر القرن 14 م كان النصف الغربي من الهضاب العليا القسنطينية العليا ومنطقة المسيلة محل إقامة قبائل "رياح" خاصة أعراب الدواودة الذين استمروا في الترحال على ظهور جمالهم ينتجعون في فصل الشتاء في الجنوب وعند قدوم فصل الربيع يعودون بمواشيهم إلى الشمال . واستطاع أولاد سباع وهم فرع من الدواودة الرياحيين (كانوا يشكلون المجموعة الغربية) توسيع سلطتهم من الزاب الغربي حتى ضواحي زواوة ونظريا حتى بجاية (كثيرا ما وصل نفوذ الدواودة في جباية الضرائب أو توسّعهم الى مناطق قريبة من بجاية في ظل ضعف أمرائها)وكان تحت سلطتهم ليس فقط المسيلة لكن أيضا الجبال التي تحيط بها من الشمال والشمال الشرقي مع سكانها الخليط من العرب والبربر.

وهكذا استطاعت قبيلتان بدويتان من البدو القادمين من الشرق السيطرة على التوالي على ربوع المسيلة، وسكنتا بشكل جزئي الحضنة ومراكزها ، وفي زمن ابن خلدون فإن قبائل الحضنة كان بها بطون أثبجية ودواودية وتعربت على الأقل لغويا .

وللأسف الشديد فإن ابن خلدون هو آخر كاتب يحدد لنا وضعية قبائل المسيلة وليس لدينا معلومات عن الوضع بعده لكن من الممكن ربط صلة القبائل الحالية بتلك التي تحدث عنها ابن خلدون، وتكوين عروش منطقة المسيلة تبدو فيه الكثير من القراءات في تحديد الأصول الحقيقية إذ القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها العرش هي الإسم، أو ما يطلق عليه «بالنقمة» أو إسم العائلة المرتبط باسم الأب والذي يمثل العائلة الأبوية حيث يكون للأب السلطة المطلقة على أفراد العائلة كما أن الأرض لها صلة بالعرش من حيث دور العرش في تنظيم الحياة والعمل وتحديد المهام وحل المشاكل داخل العرش الذي عادة يتكوّن من عدة فرق تكونها مجموعة من العائلات ، والعرش بمنطقة المسيلة حقيقة اجتماعية وثقافية واقتصادية وأحيانا عسكرية تبدو فيها روح الجماعة هي الرابطة السائدة ترتكز على الإحساس الجماعي بالانتماء الواحد إلى الجد المشترك أو الاسم الأول للعرش، ولذلك فصفات التضامن والتوازن الاجتماعي والتكامل بين عائلات وفرق العرش هي السائدة، و أولوية الجماعة على الفرد كانت هي الهدف الأول .

باستثناء مدينة المسيلة التي تبقى مسألة البحث في أصول سكانها يشوبها الحذر بالنظر إلى الظروف التاريخية التي مرت بها من جهة وإلى التزاوج الذي حصل إثر دخول الأتراك من جهة ثانية وإلى مسألة التعريب اللغوي الذي حصل لقبائلها البربر بعد عملية الفتح الإسلامي، فإن القبائل الحضنية تنسب في أغلبها إلى العنصر العربي سواء الهلالي أو المرابطي المهاجر في عودة إلى المغرب الإسلامي بعد سقوط الأندلس وقبلها بقليل .

يعتبر عرشي أولاد دراج و أولاد ماضي أهم عروش المنطقة انتشارا جغرافيا وكثافة سكانية، يمثّلان خصوصية بشرية مميزة يطلق عليها «الحضنية»، والعرشين عاشا وفق نمط إنتاج ملائم للوسط الطبيعي الذي جعلها في ترحال وتنقل أو عشابة لكن في انسجام وتوازن.

إن عروش منطقة المسيلة ورغم أن عناصرها لا تنحدر من أصول واحدة فقد التحمت بتطور عناصر العائلة من جهة وباندماج العناصر الأجنبية عن المنطقة، التي وجدت في إسم العرش القوة التي يحميها وتعينها في صراعها مع غيرها.

واللاّفت للإنتباه أن معظم الرّوايات الشفهية والمسجلة تشير أن الأسطورة هي الغالب على الروايات الشفوية و المكتوبة لأغلب العروش وتفيدنا أن جذورهم وأصولهم تمتد إلى الساقية الحمراء من العرب الحجازيين العائدين من الساقية الحمراء و وادي الذهب أو فأس بالمغرب الأقصى. كما تربط شخصياتهم بكرامات خارقة للعادة أحيانا تبدو فيها الدّعاية والرغبة في النسب الشريف هي السائدة عن الأصول البربرية المحلية، وقد ركّزت مختلف الكتابات -التي هي قليلة ومن الفرنسيين- إلى إعطاء هذا الجانب حيزا كبيرا في تاريخ سكان المنطقة لا يخفي النظرة الفرنسية الاستعمارية في استغلال ما يعرف بنية الحضنة في إرساء قناعات تعدت حدود معرفة الأصول إلى المعتقدات، والى جعل السكان في لبس بين ما هو شريف وماهو غير ذلك، لتكريس التباعد الاجتماعي وبث النزعة التقسيمية.

السكان الحضر :

تتمركز المجموعة الحضرية المستقرة في مواضع محدودة كمدينة المسيلة و قصبة بني يلمان و قلعة بني حماد و قرية الديس بأولاد سيدي إبراهيم و قرية

سيدي هجرس.و هي مجموعات استقرت منذ فترة سابقة للاحتلال الفرنسي واحترفت الزراعة و التجارة و الصناعات التقليدية وهي بذلك مميزة في أشياء كثيرة عن الأعراش الرحل من حيث العادات و نمط المعيشة و أساليب الحياة وعلاقاتها ببعضها و بأصولها البربرية .و تعتبر مدينة المسيلة أهم تجمع حضري أصبح مركز منطقة المسيلة الإداري و الاقتصادي والإشعاع الثقافي.

والمعروف أن المسيلة التي ذكرت في مؤلفات الرحالة العرب خلال القرن الرابع الهجري قد أكدت على طبيع تكوينها البربري من خلال ذكر القبائل التي كانت بها والتي نقلها أبو القاسم الفاطمي الى تونس ومن بعد الى قلعة بني حماد فترة بنائها.

لذلك فقد انتقلت مدينة المسيلة من الطابع البربري المحض إلى الإمتزاج مع العناصر العربية الوافدة خلال عمليات الفتح أو خلال تأسيس المحمدية من قبل الفاطميين ، واستمر الامتزاج العرقي قدرا من الزمن الى حين وفود الهجرة الهلالية نهاية القرن الحادي عشر. ورغم أن بعض الروايات تأخذ بقصة مجيء المدعو «تليس» من «خيبر» (الحجاز)الى المسيلة حيث استوطنها وعمرها ، إلا أن هذه القصة ليس لها استناد كبير، لأن نفس الإتجاه يردده البعض وإن كانوا يرجعونه إلى شخصية رومانية تدعى «إيليس»، ولا ندري الزمن الذي جاء كلاهما الى المنطقة من جهة، ومن جهة ثانية لم نجد في تسميات أحياء مدينة المسيلة ما يفيد الإنتماء إلى الأشخاص بقدر المواقع مثل الكوش أو العرقوب أو الشتاوة باستثناء ما حصل بعد دخول الأتراك في ظهور حي باسمهم وهو حي الكراغلة.

لكن وجود اسم أهل المسيلة إلى جانب حي الكراغلة خلال الفترة العثمانية يعطي الانطباع بالتمايز في الأصل من جهة وفي أن تعمير المدينة سابق لقدوم شخصية سيدي بوجملين الذي وفد متأخرا بعض الشيء ونرجعه إلى ما بعد القرن الثالث عشر من جهة ثانية،وتحفظ الذاكرة المحلية انتساب عدد كبير

من العائلات إلى الأصول القبائلية البربرية وإلى الأصول التركية ،بينما لانجد ذكر الأصول الهلالية بالمدينة ،ونستدل بهذا الكلام إلى ما ذكره الرحالة حسن الوزان عند زيارته لمدينة المسيلة خلال العهد الحفصي وقبل وصول العثمانيين إليها حيث يميز أهلها عن القبائل العربية الهلالية .

تعد دراسة أصول الأعراش الحضنية من الأهمية بمكان،نظرا لأهمية هذه المنطقة في مختلف العصور، هذه الأهمية التي جعلت أمواجا من الهجرات السكانية تتوافد عليها، ورغم اختلاط الأنساب بسبب المصاهرات، وسياسة فرض الألقاب الاستعمارية ، إلا أن الرواية الشفهية التي اعتمدتها عدد من الكتابات الفرنسية على الخصوص ظلت تحتفظ بالكثير من الأخبار المتعلقة بأصول الأعراش.

وقد دلت المصادر المكتوبة القليلة والتي أغلبها فرنسية و الشفوية أن عددا من الفرق الوافدة قد امتزجت مع القبائل الحضنية الكبرى امتزاجا سياسيا حافظت فيه على ذكريات قدومها للمنطقة، كما تعددت المناطق التي قدمت منها الفرق والأعراش التي عمرت الحضنة .

من الثابت أن سكان منطقة المسيلة تشكلوا عبر قرون من الزمن من سلالات مختلفة وأجناس متباينة انتقلت ضمن موجات بشرية وهجرات عديدة في فترات تاريخية يتعذر حصرها كاملة أحيانا،وعرفوا بأسماء عديدة ،كالليبيين والجيتول،البربر الزناتيين ،الأمازيغ وهي تسميات حافظت على خصوصية السكان الأصليين ودلّت في نفس الوقت على عدم استطاعة العناصر الدخيلة مثل الرومان والوندال الإنصهار معهم .

وسكنت منطقة الحضنة والهضاب العليا عناصر "الجيتول" التي استمرت في التنقل وفق الظروف المناخية والطبيعية في الوقت الذي استقرت فيه عناصر

الليبيين الأقاليم الشمالية كما تحولت خلال الحكم الروماني مناطق السهوب بما فيها الحضنة إلى ملجأ لشعوب البربر الفارين من الاضطهاد الروماني، الذي حاصرهم بخطوط الدفاع «اللمس الروماني».

وخلال الفتح الإسلامي، وقبل تأسيس مدينة المسيلة في العهد الفاطمي315هـ/927م، كانت تسكن المنطقة قبائل بربرية من بنو كملان وبنو برزال التي انتشرت في الأراضي السهلية، في الوقت الذي سكنت فيه قبائل عجيسة المناطق الجبلية حول جبال المعاضيد وكيانة. وكان للأحداث التاريخية والصراعات المذهبية التي شهدتها المنطقة خلال حروب الخوارج ومن بعدها النزاعات الزيرية الحمادية، وما تلى ذلك من ظهور المدن الجديدة، كأشير والقلعة،دور في انتشار السكان وتنقلهم في اتجاهات مختلفة، كانت من بينها منطقة المسيلة التي وفدت إليها جماعات مختلفة من أصول عربية كونت عروشها الهامة.

وكانت بداية تشكيل هذه العروش منذ النصف الثاني للقرن 11 إثر الزحف الهلالي الذي دفع بأغلبية السكان المحليين إما إلى الاندماج بالعرب الهلالية ومن صعب عليهم الانصهار فروا والتجؤوا بالجبال حيث حافظوا على هويتهم لمدة من الزمن، قبل أن يعرّبوا لغويا على الأقل.

قد تكون مسألة تحديد أنساب العروش من الأمور الصعبة لأنها تصدم الكتابات التاريخية المدونة ما رسخ في ذاكرة الأعراش أحيانا.

القبيلة بالحضنة: بين الموروث التاريخي والاختراق الاستعماري.

وجد الهيكل القبلي وسلطة الجماعة وتوازن المجتمع الريفي بمنطقة المسيلةنفسه في وضع خطير بسبب السياسة الاستعمارية التي كانت تهدف في البداية وبدرجة أساسية، إلى مراقبة وتحرك البدو الرحل الذين اعتبروا عند

الاحتلال عقبة كبيرة في مدّ السيطرة الاستعمارية على المنطقة ، و للوصول إلى هذا الهدف استعملت الإدارة الاستعمارية عدة طرق ووسائل، من أجل تحطيم البنية الاجتماعية القبلية وتثبيت البدو الرحل.

لقد استمرَّ التَّنظيم القبلي بالجزائر عموما التنظيم السائد إلى غاية الاستعمار الفرنسي، وكان المجتمع بمنطقة المسيلة كغيره من سكان الجزائر منظما تنظيما قبليّاً حادًّا. ومن هنا جاءت المقاومة العتيدة للاستعمار، وكان استمرار هذه المقاومة مرتبطاً أيضاً بهذا النوع من التنظيم ،ولكن ما هو مفهوم القبيلة التي نتحدَّث عنها بالنّسبة للحضنة الغربية ؟ وما هي عوامل التَّماسك والتوازن التي ظلت تحافظ على بنيتها؟ وكيف عملت فرنسا على تفكيكها.

يعرف عالم الاجتماع الفرنسي الأستاذ « بورديو **P , Bourdieu**» . الذي قام بدراسة سوسيولوجية لأعراش الحضنة تضّمنها كتابه سوسيولوجية الجزائر "sociologie de l'Algérie" بأن القبيلة في الحضنة إتحاد فيدرالي لمجموعة من الفرق، يزعم أفرادها أنَّهم ينحدرون من جدّ واحد مشترك، ينسجون حول شخصيته الأساطير. ولكن الواقع يبدو أكثرَ تعقيداً من هذه الصورة المبسَّطة.

إذ يجب أن نترك جانبا أمر القرابة الدموية، ذلك أنّ القبيلة، يقول بورديوْ «هي في حقيقتها تجمُّع سكاني متعدّد الأصول، أما شجرة النسب داخل القبيلة فهي مجرد محاولة بناء نظري بحث». وبناء على ما سبق تحليله ، فإنه يبدو من المفيد لموضوعنا أن نطرح جانبا أمر القرابة الدموية في تعريف القبيلة في منطقة المسيلة . ذلك أنه في المناطق السّهبية والصّحراوية مثلا نجد العائلات التي تكوّن القبيلة ترجع إلى أصول مختلفة، ويكون الإسم الذي يطلق على القبيلة- غالباً- هو نفسه اسم فرقة من الفرق المكوّنة لها، والذي فرضته على العائلات والفرق الأخرى كما يلاحظ «مرّاد علي» أنه من النادر ظهور مثل هذا النوع من القبيلة في منطقة التّل، ولا تظهر إلا في حالات ظرفية، عندما تتحد بعض العائلات

لتحقيق أغراض معينة كما حصل لعرش الحملات مع أولاد ماضي أو السوامع مع أولاد دراج ، كالإحتماء ببعضهم في الحروب .

وما ينبغي أن نؤكد عليه -مجددا- هو أن هذا النوع من التنظيم في منطقة المسيلة، ظل محافظا على طابعه القبلي، على امتداد القرن التاسع عشر وإلى بداية القرن العشرين. وقد ظلّت جميع القرارات الهامة تتخذ داخل هذا الإطار القبلي، الذي يعمل بدوره على حماية أفراد، ويضرب بورديو عرش أولاد ماضي بمنطقة المسيلة مثالا لذلك.

المعروف أن القبيلة بقيت طرفاً سياسيا مع السلطة المركزية العثمانية في الجزائر، ولم تكن تستكمل تشكيلها إلاَّ في مواجهة التّحدي الخارجي باعتبارها وحدةً سياسيةً وعسكريةً، تتشكَّل ظرفياً في مواجهة الخطر الذي يترصدها عند حدودها، إنّ القبيلة بهذا المفهوم، تتشكل من عائلة موسعة، تنضمُّ إليها عائلات أخرى، من أجل الدفاع عن مصالح مشتركة. وكلَّما كانت المجموعة على جانب من القوة، كلَّما زاد عدد العائلات التي تدخل تحت لوائها، وتتعزَّز الرَّوابط داخل هذه المجموعة بفعل المصاهرة. وبالتالي يمكننا التأكيد على كون القرابة داخل القبيلة هي اجتماعية لا دموية، وهكذا صارت القبيلة تمثّلُ أوسع شكل للتنظيم .

سبق عملية تقسيم عروش منطقة المسيلة إداريا أي بعد تكوين البلديات المختلطة بإقليمها ، قانون سينانوس - كونسيلت(1863) الذي أحدث ما يمكن اعتباره عمليات جراحية في بنية المجتمع الجزائري عموما وأعراش الحضنة خصوصا، ففكك روابط العرش الواحد وجزّأه إلى وحدات صغيرة ،وعمل قانون إنشاء الملكية الخاصة لإبعاد علاقات التضامن والتكامل التي وجدت منذ قرون بين أفراد العرش الواحد،كما عمل الاحتلال على إبداع تسميات

جديدة لعروش جديدة مرتبطة بالمنطقة الجغرافية أو الوحدة الإدارية ،أكثر من روابط الأصل أو الانتماء، كما عمل على إعادة ربطالجماعات إداريا بصفة تؤدي إلى مزيد من التباعد بينهما، و إلى التنقل والحركةالبعيدة عن الموطن بسبب العلاقة المباشرة لسلطة الإدارة الاستعمارية على السكان، ولعل الأمثلة كثيرة التي تبرز جوانب ومظاهرهذا التوجه الاستعماري بداية بعرش أولاد دراج الذي أعيد تقسيمه إلى عدة فرق منذ 1867. وقسّم عرش السوامع سنة 1890 إلى 4 فرق كبيرة هي «اللوذاني،أولاد عبد الله الهجارس،أولاد حديدان» بعد أن فصل عن العرش الكبير أولاد دراج الذي تكون فيه، وتكونت مجموعة فرق صغيرة عن فرقة السوامع وهي: العسالة، الدرابلية، الزراردة ،الخلوفية،أولاد قمرة ،لجعادرية، الزوارق، المرايش،أولاد رحال ،أولاد عجابي. وبعد أن كانت أراضي العرش مشاعة بين سكان أولاد دراج بصفة عامة فقد حددت الإدارة الاستعمارية أراضي السوامع في بوحمادو بعد أن قسمت فيما بين هذا العرش الأراضي التي يفصلها واد بوحمادو عن الفرقات الأربعة الرئيسية.في حين فصلت منطقة بئرالعانات التي يقطنها أولاد غنايم وكوّنت لها إدارة منفصلة وقسّمتها إلى فرق صغيرة باسم أولاد غنايم وكرست بذلك سياسة التفرقة بين هذه الفرقة وفرقة سوامع بوحمادو باعتبار أن أولاد غنايم لم يحاربوا إلى جانب المقراني الذي وقفت بجانبه بقية عناصر السوامع خصوصا أولاد عبد الله.

إنّ هذا التقسيم الجديد للعرش استهدف المرحلة النهائية في تحطيم البنية الاجتماعية و إعاقة استمرار الإنسجام بين السكان،كما أن قانون 1873 استكمل بمنطقة المسيلة عملية التفكيك بتحويل ملكيات العروش الجماعية إلى ملكيات فردية وحطم بذلك المجتمع التقليدي، وأفرز ظهور هيكل غير متوازن للملكيات، وتكوين فوارق عقارية ينجرّ عنها فوارق اجتماعية، ومن خلال ذلك بداية حرمان العالم الريفي من نمط تربية المواشي بإقليم منطقة

المسيلة السهبي كما أفرزت هذه التحولات واقعا جديدا بعيد كلّ البعد عن عقلية الإنسان المحلي المبنية على التآزر والتضامن والانسجام.كما أدت عملية إنشاء مركز الاستيطان الأوربي بالمسيلة واحتوائه على النصيب الأكبر لمياه وادي القصب، إلى انهيار عمل التكامل الاجتماعي منذ 1870 بحيث امتلك المعمّرون الأراضي الواسعة للسهول الشمالية وأصبحت لهم عقود سلّمت لهم من قبل «وارني warnier» نفسه، وبدأت بذلك قصة تقهقر الملكية العقارية للفلاح لمنطقة المسيلة ، والذي تحوّل إلى إنتاج الزراعات المعاشية الضعيفة المردود بعد أن حوصر بين ظاهرتي الإستعمار والإنفجار السكاني.

وحاولت فرنسا من خلال هذه التقسيمات التي أفرزت إلى الوجود وحدات جديدة هي الدواوير المنبثقة عن العرش الواحد،أن تجعل منها واقعا حتميا بعد عملية التهديم الاجتماعي التي جاء بها قانون ستانوس كونسيلت (1863) كما أن هدف هذا التقسيم هو القضاء التدريجي على الرابطة القوية التي كان يتمتع بها العرش و أفراده من خلال الفرق والعائلات.

فمنطقة المسيلة المشتهرة بتربية المواشي أكثر من الزراعة وبالتنقل والحركة أكثر من الاستقرار، كان الدوّار بها نتاج كولونيالي لتجميع أفراد الفرق والعرش المجزء، لمنعها من مواصلة نشاطها الرعوي من جهة،وللسّماح للمعمّرين الجدد في التوسّع في الأراضي الخصبة التي سوف يُستقبل فيها أهل الدوار كعمال موسميّين عندهم.إنّ هؤلاء العمال الذين تحوّلوا إلى أُجراء لم تعد لهم أراضي بعد أن تحولت إلى "الدومين" أو أملاك الدولة الفرنسية وأدّى هذا التحول إلى تفقير الأهالي الذين باعوا أملاكهم إلى المحتكرين الجدد خصوصا اليهود منهم.

إن الشيء اللافت للنظر في هذا التحول الاجتماعي والاقتصادي لسكان منطقة المسيلة هو ذلك التراجع الكبير لروح الجماعة وبروز الروح الفردية

خصوصا بعد انقسام العائلات، وتزايد اهتمام الرجل بأفراد عائلته عن أفراد العرش الذي كان ينتمي إليه ويحميه في ظل تحوّل السلطة إلى المحتل الجديد.

تفكيك القبيلة وبروز الدوار بمنطقة المسيلة،

المجتمع القبلي بالجزائر عامة مجتمع رعوي متنقل مسكنه الخيمة ومكانه النزلة التي يختارها لإقامته المؤقتة، الإستعمار الفرنسي وعبر سياسة القضاء على المقاومات،حاول تثبيت القبائل لمحاصرتها وحراستها ومراقبتها،لذلك كان استحداث ما أصبح يعرف عند الجزائريين بالدوّار ،عاملا هاما في إعادة توزيع وتجميع المجتمع القبلي في إطار جديد ووفق نمط تسيير إداري جديد يخضع لهيكل جديد غير التقليدي المعروف.

وقد تضاعفت عملية تكوين مباني الأكواخ على حساب الخيم عقب الحرب العالمية الثانية لتصل نسبة الخيم 19 بالمائة من مجموع المساكن سنة 1939 أي قبل الحرب العالمية الثانية.

ومن جهة ثانية يظهر تحول آخر في إطار انتقال نمط حياة العشابة الرحل إلى عمال أجراء مرتبطين بالأرض، وكانت حركة الانتقال للبدو قبل الإحتلال تتم بالإنتقال وراء الكلأ بين سفوح المسيلة وأراضي التل في نواحي الهضاب العليا السطايفية و السهول القسنطينية ، شتاء وصيفا ومنذ بداية القرن العشرين بدأ التحول الهام في اختفاء الروابط و العلاقات التي و جدت منذ مدة بين أهالي منطقة المسيلة و أهالي التل بانتقال البدو الرحل في منطقة المسيلة الى عمال زراعيين أو أجراء مستقرين، في إطار نشاطات ثانوية كما أنّ التوسّع الذي حصل في زراعة الحبوب على حساب تربية الماشية و الرعي في السفوح العليا للحضنة الغربية أدى في البداية إلى توفّر فرص العمل لكن في المقابل أدى إلى تقلّص الثروة الحيوانية .

المتتبع لتاريخ أزمة البدو الرحّل في منطقة المسيلة يلخصه في تدهور نمط الإنتاج التقليدي، من خلال سيطرة سوق الرأسمالية عليه ونستطيع القول أن البدو الرحل تم القضاء عليهم بمرحلين زمنيتين:

1 -من جهة بعملية تحول وسائل الإنتاج من أيدي البدو الرحل مربي المواشي إلى فائدة المستوطنين الأوربيين والتجار اليهود المتمركزين في مراكز الاستيطان بالمسيلة بوسعادة وسيدي عيسى .

2 -من جهة ثانية تأثير عملية التنمية والتطور الحاصل في قطاع وشروط مراحل تربية المواشي في إطار السوق الجديدة (المرتبطة بالنقود والمركبات وخوصصة وسائل الإنتاج) إلى سيطرة روح المادة على الروح التضامنية المعنوية التقليدية وظهور الانفرادية وهذا يمثل عامل التهديم الذاتي لعالم البدو الرحل.

أما الفصل الثاني من الكتاب جاء تحت عنوان:

الموروث الثقافي في مواجهة تحديات السياسة الفرنسية:

يتناول هذا الفصل الوضع الثقافي بحاضرة المسيلة من حيث مراكز التعليم ودور المساجد والطرق الصوفية وزواياها المنتشرة بإقليم المسيلة وتوزيعها وتأثيرها، و كما هو معروف لم تخرج حاضرة المسيلة وإقليمها البشري عن إطار الوضع الثقافي العام الذي ساد النصف الثاني من القرن 19 في الجزائر، كما أن التوجه العام لحالة الثقافة أخذ منحى تأثير السياسة الاستعمارية، التي عملت خلال هذه الفترة على محاصرة الجماعة الإسلامية و مركز التعليم والتربية بها التي كانت موجودة في إطار الموروث الثقافي للفترة العثمانية، كانت الحرب ضد الجزائر عام 1830 - على حد تعبير الأستاذ سعد الله- : «**أعظم عمل مهين وعنيف ترتكبه أمّة ضد أخرى**» وفور استتباب الوضع بالمدينة، شرعت فرنسا في رسم معالم سياستها الاستعمارية بالجزائر؛ التي تمحورت حول ثلاثة أهداف:

1.صنع الجزائر الفرنسية بكل ما يعنيه ذلك من أبعاد.

2.طمس معالم التاريخ والشخصية الجزائرية وإزالتهما من الاعتبار.

3. قهر أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تزعزع أمن فرنسا في الجزائر، واستخدام كل الأساليب وتوظيف كل الوسائل لتحقيق ذلك الهدف.

إلى جانب اعتبار السكان الأصليين عبارة عن مجموعات فسيفسائية تنتمي إلى عناصر مختلفة متناقضة ومتصارعة؛ تلتقي فقط في صفتي التوحش والتعصّب الديني والقبلي! ناهيك عن كونها متخلفة عقليا ووراثيا، فهي غير قابلة للتأهيل أو التمدّن. فلا تخضع إلا بالقوة ومن ثم ضرورة استبدالها "بعناصر **إنسانية متمدنة**" كفأة؛ تعمل على تطويع الأولى وتسخيرها في الأعمال الشاقة. كل ذلك من أجل عمارة" **الفراغ العمراني والحضاري**" الذي وجدت عليه الجزائر، يوم دخلها الغزاة الفرنسيين فاتحين _ كما يزعمون _

بالموازاة مع هذه السياسة الاستيطانية، فقد راح الفرنسيون يوظفون كل ما لديهم من قوة ظاهرة أو خفية للقضاء على الإنسان «**الأهلي**»، وتجفيف مصادر ثقافته الوطنية؛ حيث هدمت المساجد وحوّلت أعدادا كبيرة منها إلى كنائس، ثُكنات، ومستشفيات...الخ. كما وجّه الاستعمار ضربات قاسية للمثقفين الجزائريين: اضطهاد، سجن، نفي وتقتيل... وظل يطاردهم قصد منعهم من أداء واجبهم في الحفاظ على الشخصية القومية للمجتمع الجزائري.

لقد ارتبطت الحياة الثقافية في عمومها بمراكز التعليم و القراءة التي وجدت بأهم مركز حضري للحضنة الغربية ، وهو مدينة المسيلة ،التي وجدت بها منذ العهد العثماني زاوية سيدي عبد الله بن هيلول المغربي أو الملقب سيدي بوجملين، إلى جانب المساجد العديدة المنتشرة عبر أحيائها التي كانت تلقى بها دروس الكتابة و القراءة. غير أن أثر هذه المراكز الدينية التقيدية كان محدودا

للغاية ، وشهدت الساحة غياب كل مظاهر التأليف أو الإبداع الأدبي أو الثقافي، على اعتبار أن الفترة الممتدة بين بداية الإحتلال و سنة 1871 ، فترة تقلبات اجتماعية وسياسية صعبة ومحطة إحتكاك مع العنصر الأوربي الجديد أي المعمّرون .

لقد أدت أحداث القبائل سنة 1858إلى انتقال مشايع الطريقة الرحمانية من زوايا صدوق إلى كل من سيدي عقبة بالجنوب الجزائري ،وجنوب المسيلةبالهامل وكان ذلك من عوامل ارتفاع عدد أتباع ومريدي شيوخ الرحمانية مثل الشيخ سيدي عمر بن عثمان الرحماني شيخ الطريقة الرحمانية بزاوية طولقة فيما بعد ، أو الشيخ سيدي محمد بن بلقاسم .

يمكن اعتبار أن الفترة التي أعقبت انتفاضة المقراني سنة 1871، فترة انتشار الطريقة الرحمانية بمنطقة المسيلةو بظهور حركة متواضعة من النشاط التعليمي الديني .ومن الذين لهم الفضل في ذلك الشيخ سيدي الحاج محمد عبد الله البوديلمي ،الذي كان على اتصال بشيوخ زواوة و الشيخ الحداد الذي أخذ عنه الطريقة الرحمانية وأنشأ حي الكراغلة بمدينة المسيلة بعد عام 1871 ، زاوية أصبحت تعرف باسمه فيما بعد ، كونت جمعا كبيرا من الطلبة والمعلمين، وكانت محلّ توافد أعداد من المريدين المتعطشين للعلم و القراءة .

لقد بدت الحركة الثقافية بمنطقة المسيلة في نهاية القرن العشرين متواضعة والى حد بعيد، ونرجع ذلك حسب ما توفرلدينا من وثائق على قلتها في هذه المرحلة إلى جملة من العوامل التي نراها لا تختلف كثيرا عن باقي مناطق الجزائر لكن تنفرد في البعض منها .

أثرّ التوجه العثماني في السياسة التعليمية التي لم تشجع حركة التعليم في أعماق المدن و المناطق الداخلية الجزائرية مثل منطقة المسيلة، رغم وجود نسبة كبيرة من الكراغلة بمدينة المسيلة .

أثرت سياسة الاحتلال بين 1840 - 1871 في التضييق على المساجد والكتاتيب و شيوخها ومعلميها ، باعتبارها مراكزا للمقاومات المحلية التي شهدتها المسيلةعموما مثل مقاومة مقدّم الرحمانية لحسن بن عزوز في 1839، مقاومة المرابط محمد بوخنتاش في 1860 و مقاومة الشيخ ابراهيم بن عبد الله في 1864 ووقوف الزوايا و المساجد مثل زاوية سيدي بوجملين إلى جانب المقرانيين في انتفاضتهم سنة 1871.

تأخر تكوين المدارس الرسمية الفرنسية بمنطقة المسيلةنظرا لتأخرقدوم المعمرين ، وهذا ما جعل الفرنسين يماطلون في بناء أول مدرسة أهلية بالمدينة إلى غاية نهاية القرن سنة 1887 رغم أن قرارإنشائها يعود إلى سنة 1865.

المساجد و دورها التعليمي بمنطقة المسيلة:

ارتبط وجود المسجد بالجماعة الإسلامية المحلية ارتباطا عضويا منذ القدم, و ارتبطت بعض المساجد بمنطقة المسيلة بالطرق الصوفية التي شيدت بمحاذاة زواياها مساجد مثل مسجد و زاوية سيدي بوجملين, فكانت مساجد للصلاة و الذكر و قراءة القرآن , و إذا كان عددها بمنطقة المسيلةقد انحصر بشكل ملفت للنظر بمدينة المسيلة التي تعدّ منارة و مركز حضاري منذ العهد الفاطمي و الحمادي من بعده، فإن فترة الاحتلال الفرنسي للحضنة الغربية بين 1840 - 1954 لم تشهد تشييد إلا عدد قليل منها و في مناطق محدودة .

ذكر «دوما Daumas» عند عبوره بمنطقة المسيلةبداية الاحتلال، وبالضبط سنة 1844 أنه أحصى بها 20 مسجدا كلها بمدينة المسيلة بنيت خلال العهد العثماني. كما ذكر الضابط «بولpoulle» خلال زيارته لمدينة المسيلة سنة 1859 عن وجود 17 مسجدًا بالمدينة وحدها ،ومن جهته لم يصنف «دوما Daumas» هذه المساجد أو فرق بينها من حيث أنها جوامع أو

مصليات، أما التقارير الفرنسية فقد كتبت بعد 1885 عن بعض المساجد التي بنيت في أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين بالمناطق الجبلية لونوغة و التي لم تتعدى 3 مساجد إلا أنها أغفلت ذكر مسجد يعتبر من أقدم المساجد العتيقة بمنطقة المسيلةو هو جامع سيدي بلفاضل(نسبة إلى أبو الفضل النحوي الذي عاش خلال القرن الحادي عشر بقلعة بني حماد) و الذي يعود إلى الفترة الحمادية حيث يوجد قرب ضريح العلامة أبو الفضل النحوي.

كما أشار «شارل فيرو **C,Feraud**» إلى عدد الجوامع بمدينة المسيلة وأحصى ما يقارب 40 قبة ويقصد بها صوامع المساجد المنتشرة بالمسيلة وأضرحة الأولياء. وفي مدينة بوسعادة ذكر البارون هنري أوكبتان **B,Aucapitaine** في "مذكرة عن بوسعادة" أن بها ثمانية مساجد بدون مآذن، و ذكر منها جامع الدرويش و جامع النخلة، و جامع الأعشاش، و جامع الشرفة ، و جامع أولاد حميدة، و جامع أولاد زروم ،و جامع الأممين، و جامع أولاد عتيق، و أسماء هذه الجوامع ببوسعادة تتماشى أكثر مع الأحياء الموجودة بها من ارتباطها بالأولياء، و إلا أن عدد هذه المساجد لم يزد كثيرا بعد تاريخ زيارة "أوكابيتان" لبوسعادة سنة 1862، خاصة وأن الجيش الفرنسي قد احتل بعض المساجد و حوّلها إلى ثكنات مثل الجامع الكبير.

أغلب المساجد التي وجدت بداية احتلال منطقة المسيلة لها صلة بشخصيات الطرق الصوفية وتحمل كلمات (سيدي), و يعتقد بالنظر إلى الشواهد المادية للأضرحة المنتشرة بالمقبرة التي تحمل إسم الأشياخ وهم: سيدي سليمان وسيدي أحمد بن بلقاسم وسيدي عثمان وسيدي الديلمي والطالبي، وهي إشارة للمشايخ الكثر الذين تعلموا و علموا بمنطقة المسيلة ودفنوا بها وترجع الذاكرة المحلية زمن تواجدهم إلى القرن الرابع عشر باعتبارهم طلبة الشيخ سيدي بوجملين .

لقد لعبت المساجد دورا هاما خلال الفترة الممتدة بين 1840 إلى 1871 جعلها محل متابعة الإدارة الاستعمارية، و تحقيق كبير عقب انتفاضة المقراني في 1871التي كانت منطقة المسيلة مسرحا لها, و كانت فرنسا تعتقد اعتقادا كبيرا أن سبب هذه الإنتفاضة هو دور الزوايا و الكتاتيب التي أعلن شيوخها الجهاد ضدها.

عمدت الإدارة الاستعمارية إلى التضييق على الزوايا و المساجد ،فمنعت عليها التعليم و التدريس و حاصرت العلماء ونفت بعضهم ،وهذا ما دفع ممن شغفهم حب التعلّم الى الهجرة خارج الوطن الصغير (المسيلة) إلى مراكز التعليم بقسنطينة و بلاد زواوة .

وبتحول منطقة المسيلة من الحكم العسكري إلى إطار الحكم المدني في إطار تكوين دوائر المسيلة و بوسعادة و بريكة بعد انتفاضة المقراني سنة 1871, بدأت الإدارة الاستعمارية تفرق بين المساجد المدارس و المدارس الخاصة بالصلاة, بحيث أحصت سنة 1874 ستة مساجد بها مدارس تعليم العربية و القرآن و هي:

1 - مسجد سيدي بوجملين: ويعتبر أقدم المساجد وهو بجانب الزاوية التي تأسّست خلال القرن السابع هجري ويعتبر من المساجد المدارس التي استمرت في التدريس و التعليم وفق الطريقة الشاذلية ويوجد إلى جانب المسجد ضريح الولي الصالح الذي ترتبط بإسمه أصول عائلات المسيلة سيدي عبدالله بن هيلول الملقب ببوجملين وكان مدرسّها الطيب بن كروش.

2 - مدرسة جامع الرومانة : و يعتبر أقدم مسجد حيث يعود إلى العهد العثماني (1800)و هو المسجد العتيق الجامع لمدينة المسيلة و يقع إلى جانب مسجد بوجملين في نفس الحي، و هو على الطراز الإسلامي العثماني.

و قد قدّم جامع الرومانة دورا هاما في منافسة جامع سيدي بوجملين في ميدان التعليم و الوعظ إلى غاية 1890، عندما تدخلت الإدارة الإستعمارية في أموره الدينية بعد النزاع على الإمامة الذي وقع بين بعض المشايخ، و كان ذلك عاملا خطيرا حوّل المسجد من مسؤولية الجماعة الأهلية إلى مسؤولية المتصرف الإداري للبلدية المختلطة ، وأصبح المسجد يخضع لشروط تفرضها الإدارة الإستعمارية في اختيار الإمام وإمام الدخلية و حارسه و منظفه .

3 - **جامع عمر بن بوجمعة:** و يعود هذا الجامع المتواضع الموجود بحي الشناوة بالمسيلة إلى الفترة السابقة للإحتلال (1816), و يتصل بشخصية سيدي عمر الرحماني الذي له صلة بسيدي عثمان بزاوية طولقة غير أن دوره التعليمي توقف بعد انتفاضة المقراني ثم تهدم إثر زلزال 1885 الذي ضرب المسيلة.

4 -**مسجد بوحمامة :** لم تذكر المصادر الأرشيفية عن هذا المسجد ما يفيد عن أثره التعليمي أو الإرشادي أو سبب تسميته وهو مصلى أكثر منه مسجدا بالنظر الى صغره وعدم وجود منارة به.

5 -**جامع أولاد الصغير :** و يقع هذا الجامع بحي الشناوة بالمسيلة و قد حافظ هذا الجامع إلى فترة متأخرة من دراستنا على دوره التعليمي التربوي و كانت تأتيه أعداد متواضعة من الطلبة المجاورين لبلدة المسيلة،وقيمته التعليمية تكاد تفوق أهميته في الصلوات العادية.

6 - **الجامع اللوطاني :** ذكرت بعض التقارير الأرشيفية لدائرة المسيلة العسكرية سنة 1874 إسم هذا الجامع إلا أننا لم نعثرعلى موقعه أو دوره بعد هذا التاريخ و يدل اسمه على موقعه في الجهة السفلى للمدينة .

كل هذه المدارس المرتبطة بالمساجد تقلّص دورها و عددهامنذ انتصاب الادارة الاستعمارية بالمنطقة ، سواء التي توقفت بها فرائض الصلاة بعد هجرة

المعلمين و البعض توقفت عن التعليم و التدريس و منها ما تهدم نهائيا بفعل القدم و الزلازل و عجز السكان على ترميمها.و قد اختلفت في أهمية نشاطها .

نعتقد حسب دراستنا لتطور مدينة المسيلة و ما حولها أنّ السلطات الفرنسية عند كتابتها التقارير المرتبطة بالإخوان و المساجد قد جمعت الأضرحة التي بنيت عليها قباب و أبنية ضمن خانة المساجد ،رغم أنها بعيدة عن التجمع السكاني للأهالي و كانت تقام بها مظاهر الاحتفاء بالولي في زمن الزردات و التبرك.و في تقرير آخر تأكيد على أن المدرسة الوحيدة التي يمكن اعتبارها زاوية حقيقية هي زاوية سيدي بوجملين، و في جانب آخر تشير عدة تقارير عن وجود زاوية بني يلمان بقيادة واد القصب، و هي الزاوية التي ترجع إلى عهد الأمير عبدالقادر عندما أقام زمالة بجبال ونوغة ،و التي استمرت في دورها التعليمي أيام الشيخ بومزراق الذي كانت إقامته بالقرب منها، و كانت منذ ذلك الحين مربط جهاد المقرانيين في انتفاضة 1871 و كانت على الطريقة الرحمانية رغم وجود زمالة الأمير قبل انتفاضة المقرانيين ومجئ بومزراق إليها.

ويشير تقرير نهاية 1882 أن عدد أتباعها وصل إلى 640 من الإخوان يتبعون المقدم سيدي محمد بن بلقاسم شيخ زاوية الهامل, و جزء آخر يتبع الشيخ الحداد بصدوق بمنطقة القبائل.

لم يبق بإقليم منطقة المسيلة بداية 1881 سوى 4 مدارس قرآنية تتبع زواياها و طرقها الصوفية و مدرسة مسجد و زاوية الحمام و كلها تقام بها دروس القراءة و الكتابة بالعربية.

تطور المساجد و دورها بمنطقة المسيلة:

لم يكن تأسيس المدارس العصرية الفرنسية بمنطقة المسيلة عاملا من عوامل المنافسة و التحدي بالنسبة للمدارس و المساجد الأهلية, بل العكس هو

الذي حصل ، فمنذ 1872 تاريخ ظهور المدرسة الفرنسية العربية تناقص عدد المساجد و المدارس المرتبطة بها, و لم تبتعد هذه المراكز عن المظاهر التقليدية (الزردة) التي لقيت تشجيع الاحتلال لها.

و كانت مدينة المسيلة المنطقة الأكثر تعرضا لهذه الظاهرة ، بينما بقيت أغلب المناطق الريفية المحيطة بالمسيلة بدون مساجد إلى فترة متأخرة جدا من تاريخ الاحتلال الفرنسي بالمنطقة وكانت تقارير القياد تشير دائما الى انعدامها وأن كل فرد كان يصلي لمفرده بمنزله، حيث أسّس أول مسجد جديد بملوزة سنة 1880 (مسجد الخيضر).

كان نشاط المساجد بين الحربين باهتا انحصر إلى جانب دوره التعليمي المحدود في الدور الاجتماعي في إطار التكافل و التضامن و جمع المساعدات للأسر الفقيرة التي غلب اهتمامها الاجتماعي على الأمور الأخرى , و هذا التوجه الجديد يمكن إرجاعه إلى عدة أمور، منها تأثير تردي الوضع الاقتصادي في ظل السياسة الاستعمارية على الأهالي من جهة، وتأثير الصراعات العائلية على خدمة المساجد و الزوايا، الأمر الذي حال دون قيام هذه المؤسسات التقليدية بدورها التعليمي الهادف, خاصة بعد تدخل الإدارة الاستعمارية في الإشراف على المساجد بتعيين الأئمة التي تراهم مناسبين لتأمين سلامتها و عدم التعرض لها الأمثلة على ذلك كثيرة ، فلم تحافظ بعض المساجد على الدور الذي كان لها من قبل مثل الجامع العتيق بالمسيلة (الرومانة)، و أهمل أئمة بعضها مهامهم التربوية و الإصلاحية، فإنصرف عنها السكان و المصلون و فقدت صلوات الجمعة بها روحها .

و في المقابل استطاعت بعض الشخصيات أن تجعل لنفسها مكانة دينية واجتماعية داخل المسجد بقوة علمها و نوعية دروسها. و ساهمت في بعث الحيوية داخل المسجد مثل مسجد سيدي صالح بحي الكراغلة بالمسيلة فترة

الثلاثينات والأربعينات في غمرة حركة جمعية العلماء الإصلاحية ونضال الحركة الوطنية.ونعتقد أنه لما فقدت أغلبية المساجد لأدوارها الحضارية،فقدت الجماعة الإسلامية قوتها و مناعتها و بعض تماسكها الذي حافظ عليه المسجد خلال تاريخه.ومن الأمثلة على ذلك ماوقع لمسجد سيدي عمر بوجمعة بالمسيلة سنة 1938 عندما حاولت الإدارة الاستعمارية تحطيمه بدعوى تهديده لأمن السكان ، و أقنعت السكان بإعادة بنائه إلا أنها في النهاية رفضت ذلك و عندما حاول الأهالي استرجاع ممتلكات المسجد التي أخذتها البلدية (كتب – أدوات.) لم يجدوا شيئا, و كانت هذه الحادثة محل انتقاد الهيئات النقابية للمنطقة أمثال الدكتور بن سالم.

كما أصبح تعيين الأئمة على المساجد يتم بإشراف المتصرف الإداري وفق مسابقات تحدد من خلالها مواصفات الإمام (حسن السيرة, الشخصية، الولاء الخ) الذي يتقاضى أجرا شهريا تحدده، و تسمى المسابقة بمسابقة الحصول على شهادة إمام الدخلية. و يعين إلى جانب الإمام ما يعرف بمنظف المسجد.

من الأئمة التي عرفتهم منطقة المسيلة خلال فترة 1920 - 1935:

-الإمام بن يحي علي بن عثمان مسجد (الرومانة)- الإمام بن عبدالله محمد بن العربي(مسجد الرومانة) – بن يحي علي بن الحاج (الرومانة) بنية النذير (إمام خربة التليس) الإمام سالم مسعود بن قويدر (إمام خربة التليس) انتقل فيما بعد إلى مدينة العلمة و هو الذي أجاز علي بوديلمي وأصبح من عناصر جمعية العلماء المسلمين.بتقة عبدالسلام (إمام مسجد النخلة) الإمام أحمد بن القاضي (المتوفي في 1924) الإمام نور محمد بن الحواس تلميذ مدرسة ابن باديس و مدرس زاوية آيت سيدي عمار أو الحاج(سباد) فيما بعد.الإمام بوضياف علال (إمام جامع النخلة بالعرقوب 1946) الذي خلف الإمام بتقة عبدالسلام و كان حارس

المسجد سنة 1943، الإمام زكار محمد بن العوفي (إمام مسجد بن حليتيم) الإمام لخضر قاضي بن بلقاسم (إمام مسجد الكوش) الإمام محمد بن يحي كربوع إمام مسجد سيدي منصور(1947) الإمام سلامي محمد بن دهيمي (إمام مسجد سيدي عمر بوجمعة (1946) الإمام محمد بن عبدالله (إمام مسجد بوجملين 1944) الإمام بن المكي علي (الرومانة1927) الإمام بن صديق (1936) بوجملين، الإمام عمر بن حميدوش (زاوية بوجملين 1936).

كان للأوضاع الاجتماعية التي عاشتها منطقة المسيلة خلال الحرب العالمية الثانية من جهة ، و سلطة الإدارة التي استغلت ظروف الحرب في التضييق على المساجد و الحريات الفردية و الجماعية من جهة ثانية، ورغم الزيادة السكانية و التحولات التي طرأت على الجزائر عامة و المسيلة بعد الحرب ،إلا أن ذلك لم يجعل أهل الحضنة يواكبونها لا من حيث زيادة عدد المساجد أو أدوارها التعليمية, بل الشيئ الذي حصل أن تقلصت بعد 1945بشكل ملحوظ ، و هجر السكان بعضها،في الوقت الذي لم تبادر الجماعات الإسلامية المحلية (خارج نطاق الحضر المسيلة) ببناء مراكز العبادة أو الصلاة باستثناء مسجد واحد بمنطقة ملوزة و غالبية سكان أرياف منطقة المسيلة حرموا من أداء صلاة الجمعة التي بقيت تقام الا بمساجد مدينة المسيلة و مسجد بني يلمان .

كما تشير أغلب تقارير قياد الدواوير التي تقع في نطاق منطقة المسيلة،أن الأهالي لا يؤدون صلاة الجماعة و كل فرد يصلي بمفرده و الصلاة بمفهوم عامة السكان كانت فرضا إلا على الكبار و الشيوخ ،وكأنها لا تعني غيرهم وهذا الإنطباع استمر إلى غاية الثورة التحريرية و هو انعكاس لمستوى التخلف و الجهل و الأمية التي لازمت السكان طيلة فترة الاحتلال.

إن ظاهرة تقلص عدد المساجد التي كانت تقام بها الصلوات أو التعليم يؤكدها تقرير المتصرف الإداري لسنة 1947 الذي صنفها إلى قسمين :

1 - المساجد الكبيرة التي تقام بها صلاة الجمعة و تقدم بها دروس العربية و القراءة و بها أئمة دائمون و لها تقاليد ثابتة و هي تحت كفالة سلطة الإدارة المحلية من حيث تعيين الأئمة و دفع رواتبهم.

و هذه المساجد هي :

1 - المسجد الكبير العتيق «الرومانة بالمسيلة» و الذي يعتبر أهم مسجد بمدينة المسيلة بحي الكراغلة و كان إمامه في هذه الفترة الشيخ بن يحي علي و كان يقدم دروسا لمجموعة محدودة من الطلبة قدّرها التقرير بأربعين(40) طالبًا.

2 - مسجد النخلة «بحي العرقوب بالمسيلة» و هو مسجد عتيق على يمين واد القصب وكان امامه الشيخ بوضياف بلال وكان يقدم دروس حفظ القرآن بـ 40 طالب من الأحياء القريبة له .

و كان يعاب على المسجدين خلال هذه الفترة ولاء الأئمة للسلطة الاستعمارية ،مما جعل المصلين في الأيام العادية يتجهون لغيرها من المساجد التي كانت تنشط فيها شخصيات الحركة الإصلاحية و الحركة الوطنية، مثل مسجد سيدي صالح الذي كان يؤمه الشيخ مشتى السعيد المدعو القبايلي، والذي كان له الفضل الكبير في حركة و نهضة و حياة سكان بلدة المسيلة و قد خصصنا لأهميته و دوره جانبا من البحث.

أما المساجد الأخرى التي صنّفت أقل أهمية من حيث عدم وجود صلاة الجمعة أو العيد بها و أدرجت من الدرجة الثانية و عددها بمدينة المسيلة وحدها 07 مساجد:

1 - مسجد زاوية سيدي بوجملين و يقع «بحي الكراغلة بالمسيلة» و هو أقدم المساجد و كان إمامه خلال الحرب العالمية الثانية الشيخ محمد العربي بن عبدالله.

2 - مسجد سيدي صالح «برأس الحارة بالمسيلة» و إمامه الشيخ مشتى السعيد الذي بقي به إلى غاية الثورة التحريرية و كان يلقي دروسًا لمجموع 25 تلميذا (1950).

3 - مسجد سيدي عمر بوجمعة «بحي الشتاوة» و إمامه (1947) الشيخ سلامي محمد بن دهيمي.

4- مسجد سيدي منصور «بحي الشناوة بالمسيلة» وإمامه سنة1947الشيخ بن يحي محمد كربوع و هو عبارة عن مصلى و لم تكن تلقى به دروس أو ذكر.

5 - مسجد العربي « بالكوش» و هو من المساجد القديمة بالمدينة ويعود إلى فترة الأتراك ، و إمامه خلال هذه الفترة قاضي لخضر، قبل أن ينتقل إلى إمامة مسجد حي الكوش و كانت تقدم به دروس لبعض الطلبة أحصاهم التقرير ب 20 طالب .

6 - مسجد الكوش و هو من المساجد التي بنيت عقب ثورة المقراني 1871 بعد إعادة بناء الحي الذي دمر بكامله بعد الانتفاضة، و كان إمامه الشيخ بن صفى عبدالله و كان يدرس حوالي 25 طالبًا 1950.

7 - مسجد بن حليتيم «بحي العرقوب» و هو عبارة عن مصلى صغير تقام به دروس حفظ القرآن للطلبة الذين بلغ عددهم حسب تقرير 1950 بـ 30 تلميذ تحت إشراف الشيخ زكار محمد العوفي.

ووجدت مساجد خارج بلدة المسيلة في كل من ملوزة و بزاوية بوخميسة قرب المسيلة الذي توقفت زاويته مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية , كما

أغفل التقرير ذكر مسجد آخر كان يقوم بدور التعليم و حفظ القرآن بإشراف الإمام وردي الشارف و هو مسجد الحاج العربي بحي الجعافرة بالمسيلة و الذي استمر إلى ما بعد اندلاع الثورة التحريرية.

لقد لعبت هذه المساجد على قلتها و ضعف هياكلها و قلة طلبتها دورا نظن أنه هاما ورئيسيا في قضايا عديدة مسّت حياة الأهالي كالعقود و الزواج والطلاق و التكافل و حل المشاكل و النزاعات ، وكون أئمتها مدارس تكوين حفظة القرآن و شعلة أضاءت حجب الجهل الذي أفشاه الاستعمار طيلة وجوده بالحضنة الغربية ، كما يعتبرها البعض الرباط الذي تخرجت منه شخصيات الحركة الوطنية للمنطقة.

الطرق الصوفية بمنطقة المسيلة :

لقد جمعت الطرق الصوفية في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي بين التقاليد الدينية و الأماني السياسية للجماهير ، لذلك عظم شأن الزوايا و قوى نفوذها في خضم المقاومات الشعبية المعادية للإستعمار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

لا أحد ينكر الدور الهام الذي لعبته الطريقة الصوفية القادرية خلال مقاومة الأمير عبد القادر بمنطقة المسيلة بين سنوات 1838 - 1840، ولا أحد ينكر كذلك مقاومة الطريقة الرحمانية خلال أحداث القبائل سنة 1857، والتي كانت من بين العوامل الأساسية لانتقال الرحمانيين الى المسيلة، أو المرور بها نحو الزيبان، حيث تكونت زاوية طولقة، ونحو الجنوب حيث تكونت زاوية الهامل ، ويرجع "الظابط رين Rinn" أن المقاومة التي قادتها الطريقة الرحمانية قد زادت في انتشارها بالحضنة بعد 1871 و أصبحت الطريقة الأكثر عددا من حيث الأتباع الإخوان . لعبت الطرق الصوفية بمنطقة المسيلة أيام المقاومة الشعبية دورا هاما في

شحذ الهمم و إيقاظ الوعي الجهادي للسكان بما ناله شيوخها و مقدميها من احترام و تقدير لجهودهم التربوية و التعليمية و الجهادية.

لا تقدم الوثائق المكتوبة المتوفرة لدينا ما تفيد عن الظروف التي أحاطت بانتشار الطرق الصوفية التي أحصتها الإدارة الاستعمارية منذ انتصابها بالمسيلة مثل الطريقة الشاذلية ، والرحمانية و التيجانية .

و إذا كانت بعض الكتابات تذكر أن عدد الطرق الصوفية الفاعلة في الجزائر فترة الاحتلال الفرنسي بلغ أكثر من 26 طريقة منها أربعة فقط أنشأت خلال العهد الاستعماري، كالسنوسية و العليوية و الباقي وجد منذ العهد العثماني ومنها ما هو مؤسس في الجزائر كالرحمانية وما هو مؤسس في المغرب كالعيسوية و الدرقاوية أو المشرق كالقادرية .

تعتبر الطريقة الرحمانية الأوسع نفوذا و انتشارا في إقليم منطقة المسيلة رغم أننا نجهل تاريخ دخولها المنطقة كفكر صوفي قبل تأسيس زواياها ، الا أننا نلمس انتشارها منذ السنوات الأولى للإحتلال ، وربما قبل ذلك ، فوجود مقدم هذه الطريقة كأمير المقاومة على المسيلة دليل على ذلك ، ونقصد به خليفة الأمير عبد القادر ، لحسن بن عزوز منذ 1838 .

كما كان لحركة سي صادق بن الحاج الرحماني بمنطقة بسكرة دور كبير في نشر هذه الطريقة بالمسيلة من خلال علاقته ببعض المرابطين و زعماء قبائل المسيلة، وقد تجلى هذا في الانتفاضة التي قادها صديقه الشيخ بوخنتاش البركاتي سنة 1860 بإقليم المسيلة.